الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ECWA/NR/SEM.2/15
٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠
الاصل : بالعربية

AIE 1204

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ندوة حول هجرة الكفاءات العربية
٤ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠
بيروت - لبنان

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
RECEIVED
LIBRARY

هجرة العقول في اطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن الديمقراطية ومشاكل تكوين الكوادر العلمية في جامعة عدن

اعداد
الدكتور محمد جعفر زين

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء شخصية لكاتبه ، ولا تمثل بالضرورة آراء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\NR\SEM2_15.A
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

80-2997

أولا - الهجرة البشرية من الشطر الجنوبي من اليمن إبّان الحكم الاستعماري البريطاني وهجرة القوى العاملة من هذا الشطر

ان هجرة البشر من بلد الى آخر ، من اقليم الى آخر أو من منطقة حضارية متجهة نحو التدهور الى منطقة حضارية أخرى متجهة نحو الازدهار لا تشكل ظاهرة جديدة في تاريخ البشرية الطويل . فلقد شهدت البشرية مثل هذه الهجرات خلال فترات تاريخية متعددة ولأسباب مختلفة نذكر منها على سبيل المثال شحة الموارد الطبيعية في اقليم ووفرتها في اقليم آخر ، الركود والتدهور الاقتصادي الذي يصيب بلد ما من جراء سياسات الفئات الحاكمة فيه أو الكوارث الطبيعية والحروب .

ولقد شهد اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي ، منذ انهيار سد مأرب وأثناء الفتوحات العربية الاسلامية هجرات بشرية كثيرة الى البلدان العربية الاسلامية والبلدان الافريقية المجاورة . وبالطبع فان لهجرة اليمنيين الى البلدان العربية الاسلامية والى البلدان الافريقية المجاورة الكثير من الاسباب . ولا يمكن تحديد اسباب هذه الهجرة وما ترتب عليها من نتائج أثرت ولا زالت تؤثر على التطور الاجتماعي في اليمن تحديدا علميا دقيقا دون اجراء دراسات علمية مستفيضة لهذه الظاهرة التي تميز اليمن عن غيره من البلدان العربية (١) .

اذا نظرنا الى الهجرة البشرية من الشطر الجنوبي من اليمن ، الى هجرة القوى العاملة من هذا الشطر ، في الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات واستثنينا من هذه النظرة مدينة عدن ، فاننا سنلاحظ أن الهجرة من المحميات قد تركزت ، بسبب الاهمال الكلي لتطوير النظام التعليمي من قبل الحكم الاستعماري السلاطيني ، على هجرة القوى العاملة الغير مؤهلة الى المناطق المجاورة وأيضا الى بعض البلدان الرأسمالية المتطورة وعلى الاخص بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية (٢) .

ان السبب الرئيسي لهذه الهجرة هو حالة الركود في تطور القوى المنتجة الذي عانى منها الشطر الجنوبي من اليمن (المحميات) من جراء الحكم الاستعماري البريطاني السلاطيني . لقد وجد هذا الركود تعبيرا له في بناء وسائل وطرق الانتاج في الزراعة وصيد الاسماك والرعي دون تغيير وفي حرمان سكان المحميات الذين يشكلون حوالي ٨٥٪ من سكان الشطر من أبسط الخدمات الاساسية كتوفير مياه الشرب والكهرباء والرعاية الصحية (٣) .

لقد تميزت عدن عن بقية مناطق الشطر الجنوبي من اليمن بوضع خاص في اطار السياسة الاستعمارية البريطانية . فالموقع الاستراتيجي الطبيعي لعدن وازدياد أهميتها الملاحية والاستراتيجية بعد بناء قناة السويس قد دفع الاستعمار البريطاني الى تطويرها الى ميناء عالمي حر والى مدينة تجارية مزدهرة . فلقد تطورت في عدن خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات ، عن طريق دخول الرساميل التجارية الاجنبية ، الحركة

التجارية وعلى الاخص تجارة الترانزيت ، كما تطورت الخدمات الملاحية والخدمات الاخرى بها الامر الذى أدى الى نشوء الكثير من المؤسسات التجارية والخدمات المرتبطة بمركز عدن التجارى والاستراتيجي في الامبراطورية البريطانية .

ان التطور الذى شهدته عدن في مجال التجارة وفي المجالات الخدماتية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى بداية الخمسينات وفتح باب الهجرة اليها من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية للرعايا البريطانيين ، لأبناء الكومنولث ، قد دفع الكثير من القوى العاملة الغير مؤهلة القادمة من الهند والمناطق الاخرى وكذا من المناطق اليمنية الى استيطانها والعمل في مختلف المؤسسات التجارية والخدماتية القائمة فيها . كما قامت السلطات الاستعمارية البريطانية باستجلاب عدد محدود من القوى العاملة المؤهلة تأهيلا متوسطا وعاليا خاصة من بريطانيا والهند لشغل المناصب القيادية في المرافق الادارية والخدماتية التابعة للادارة البريطانية وللمؤسسات التجارية والخدماتية الاجنبية وكذا لممارسة بعض المهن التي تتطلب التأهيل الفني والعالي ، كالمهن الهندسية الكهربائية والميكانيكية ، والمحاماة والطب البشرى .

لقد تطلب التطور التجارى والخدماتي الذى شهدته عدن في تلك الفترة انشاء عدد محدود من المدارس الابتدائية والمتوسطة وانشاء بعض المدارس التجارية لتعليم اللغة الانكليزية والتدريب على الاعمال الكتابية والحسابية لتغطية حاجة المرافق الادارية والمؤسسات التجارية والخدماتية من القوى العاملة المدربة على هذه المهن التي يحتاجها اقتصاد عدن التجارى الخدماتي المتطور . وتجدر الاشارة هنا الى أن الادارة الاستعمارية البريطانية قد قصرت دخول المدارس الحكومية على ابناء الرعايا البريطانيين أو رعايا الكومنولث المهاجرين الى عدن ، حارمة التلاميذ الذين هم من أصل يمني (من سكان المحميات أو الشطر الشمالي من اليمن القادمون الى عدن) من دخولها بحجة أنهم لا يتمتعون بالجنسية " المدنية البريطانية" ، مما دفع سكان عدن الذين هم من أصل يمني الى انشاء بعض المدارس الاهلية الخاصة بهم .

لقد شهدت عدن والمحميات منذ بداية الخمسينات وعلى الاخص منذ انتصار ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ في مصر وانحسار السيطرة الاستعمارية البريطانية على هذا البلد العربي ، تطورا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا . فانسحاب بريطانيا من قاعدة قناة السويس قد أدى الى تغيير السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة العربية . لقد انعكس هذا التغيير في السياسة الاستعمارية البريطانية على عدن والمحميات . لقد تحولت عدن منذ انسحاب بريطانيا من قاعدة قناة السويس الى قاعدة عسكرية بريطانية كبيرة . كما بدأت بريطانيا تعطي اهتماما متزايدا لتطوير المحميات ولايجاد نوع أو شكل من اشكال الاتحاد فيما بينها . فخلال الفترة التي سبقت انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في الشطر الشمالي من اليمن واندلاع ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ في الشطر الجنوبي ، أى في خلال العقد الذى سبق هاتين الثورتين شهدت

عدن انشاء مصافي الزيت البريطانية في عدن الصغرى وكذا انشاء عدد من الصناعات الخفيفة ، صناعة المشروبات الغازية على سبيل المثال ، لانتاج السلع الاستهلاكية المرتبطة بتغطية احتياجات القاعدة العسكرية البريطانية التي توسعت بشكل كبير . كما شهدت عدن بنتيجة هذا التوسع تطورا تجاريا ومعماريا ملحوظا . وعلاوة على ذلك فقد بدأت الادارة الاستعمارية البريطانية في عدن تعطي اهتماما متزايدا لتطوير الانتاج الزراعي في المناطق القريبة من عدن . فأدخلت محصول القطن طويل التيلة في الاراضي الزراعية المطلة على الوديان القريبة من عدن . كما شجعت ادخال الالات الزراعية الحديثة في الانتاج الزراعي وتوسيع انتاج الخضار والفواكه بهدف تغطية الاحتياجات المتزايدة للعاملين في القاعدة العسكرية البريطانية ولسكان عدن الذين زاد عددهم في تلك الفترة .

ان التطور الاقتصادي الملحوظ الذي جرى في عدن والمحميات قبل اندلاع الثورتين اليمنيتين قد دفع بالادارة الاستعمارية البريطانية الى انشاء عدد من مدارس التعليم العام في عدن وفي عواصم المحميات والى انشاء معهد التعليم المهني الفني (المعهد الفني بالمعلا) وكذا الى تنظيم عملية تأهيل المعلمين لهذه المدارس داخل وخارج المنطقة (تنظيم دورات تأهيلية أو الايفاد لمثل هذه الدورات الى السودان أو بريطانيا مثلا) .

لقد كانت المناهج التعليمية المطبقة في هذه المدارس التي أنشئت من قبل الادارة الاستعمارية البريطانية ترتكز بالدرجة الاولى على المناهج المعمول بها في بلدان الكومنولث وأيضا على المناهج المعمول بها في السودان الامر الذي أدى الى استجلاب عدد من المدرسين السودانيين للعمل في هذه المدارس وعلى الاخص في المدارس التي أنشئت في المحميات . كما قامت الادارة الاستعمارية البريطانية في عدن وأيضا بعض سلاطين المحميات، بارسال عدد محدود من أبناء المنطقة الى بريطانيا وبعض البلدان العربية ، مصر، السودان ، لبنان ، لاكمال الدراسة الثانوية وللدراسة الجامعية . وفي عام ١٩٥٥ أنشأت الادارة البريطانية مركز البحوث الزراعية (مركز الابحاث في الكود) الذي تركز عمله في بحث مدى ملاءمة التربة ومناخ المنطقة لادخال والتوسع في زراعة القطن طويل التيلة وبعض المزروعات الاخرى . واستجلبت لهذا الغرض بعض الخبراء الزراعيين البريطانيين المؤهلين تأهيلا عاليا من ذوي الخبرة في ادخال هذه المحصولات في المناطق الاخرى التابعة للامبراطورية البريطانية .

لقد ظل الشطر الجنوبي من اليمن بالرغم من التطور الاقتصادي والتوسع النسبي الذي جرى في التعليم العام في هذه الفترة ، محروما من أي شكل من أشكال التطور في التعليم العالي وابان الحكم الاستعماري البريطاني . وبالمقابل فقد قامت الحركة الوطنية اليمنية خلال الخمسينات وفي الفترة التي سبقت الاستقلال الوطني ، مستندة على الدعم المقدم لها من البلدان العربية المتحررة وعلى الاخص من مصر ، ومن البلدان الاشتراكية ،

بايفاد الكثير من أبناء المنطقة لاكمال الدراسة الثانوية ولتلقي الدراسات الجامعية في جامعات هذه البلدان ، مما أدى الى تخريج عدد من الكوادر الوطنية المؤهلة تأهيلا جامعيا خلال السنوات التي سبقت الاستقلال الوطني . وقد ساهم هؤلاء الكوادر بدرجات متفاوتة وبوجه عام في الحركة الوطنية اليمنية اثناء دراستهم الجامعية وبعد انتهاء دراستهم وعودتهم للعمل في المنطقة .

ثانيا- هجرة العقول وتأهيل القوى العاملة في اليمن الديمقراطية بعد الاستقلال الوطني

ان هجرة العقول من البلدان العربية ومن البلدان النامية بشكل عام خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لهي ظاهرة ذات ارتباط وثيق باستغلال الدول الامبريالية المتقدمة للبلدان النامية ، ذلك الاستغلال الذي يعود الى وضع هذه البلدان ،ومنها بلادنا العربية ، في النظام الاستعماري للامبريالية والى تبعيتها الاقتصادية للدول الامبريالية . ولقد اتخذ هذا الاستغلال بعد الحرب العالمية الثانية أشكالا متعددة منها استنزاف الثروات الطبيعية للبلدان النامية ،ومنها بلادنا العربية ، واستغلال قواها العاملة . ولقد اكتسب استغلال القوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا للبلدان النامية عن طريق هجرة العقول الى الدول الرأسمالية المتقدمة أهمية متزايدة خلال العقدين الاخيرين . وبالطبع فان بلادنا العربية خاصة البلدان التي تطور فيها التعليم العالي خلال الفترة مابين العربيين العالميتين وبعدهما ، على سبيل المثال مصر ، لا تشكل استثناء من هذه القاعدة العامة برغم التغييرات التي طرأت على هجرة العقول العربية في الآونة الاخيرة والتي تتمثل في اتجاه هذه الهجرة الى البلدان النفطية داخل المنطقة العربية .

واليمن الديمقراطية ، تشاركها بلدان عربية أخرى ، ظلت ، كما أشرنا ، ابان الحكم الاستعماري البريطاني ،محرومة من أي تطوير للتعليم العالي . وترتب على ذلك أن ظاهرة هجرة العقول ، ظاهرة هجرة القوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا ، ظاهرة حديثة العهد ومرتبطة ، كما سنرى الآن ، بالظروف السياسية والاقتصادية التي انتزع في ظلها الشطر الجنوبي من اليمن ، بقيادة الجبهة القومية ، استقلاله السياسي من بريطانيا في ٣٠ كانون الاول / نوفمبر عام ١٩٦٧ .

اثناء الفترة التي سبقت انتزاع الاستقلال الوطني من بريطانيا ، وعلى الاخص حين تأكدت الادارة الاستعمارية البريطانية أن انتصار الثورة المسلحة في الشطر الجنوبي من اليمن وتكوين دولة مستقلة ذات سيادة في هذا الشطر أصبح أمرا لا مفر منه ، عملت هذه الادارة بتعمد على رفع المرتبات والاجور للعاملين في مختلف الاجهزة الادارية التابعة لما سمي آنذاك باتحاد الجنوب العربي وفي مختلف المؤسسات والشركات التابعة للرأسمال الاجنبي ، كما أعطت الكثير من الامتيازات ،خاصة لذوي المؤهلات المتوسطة والعليا وللعاملين في القوات المسلحة والامن . وعملت على رفع أجورهم ومرتباتهم بشكل لم يسبق له مثيل تاريخ المنطقة (٣) ، وذلك

بهدف خلق هوة عميقة بين ايرادات ونفقات الدولة الجديدة الامر الذى يجعل هذه الدولة معتمدة على الدعم المالي التي تقدمه لها بريطانيا سنويا ويرغمها بالتالي على أن تسير في فلك السياسة الاستعمارية البريطانية .

لقد قامت الحكومة التي تشكلت آنذاك بنتيجة الاستقلال الوطني ، خلال الفترة المباشرة للاستقلال ، باتخاذ العديد من الاجراءات الاولية الهادفة الى تنظيم الدولة الجديدة والى التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي ترتبت على الانسحاب الكامل للقاعدة البريطانية من عدن وعلى قفل قناة السويس بنتيجة حرب ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ . كما قامت بتقليص المصروفات المالية الكبيرة للدولة الجديدة للتخفيف من العجز المالي الذى تعاني منه الميزانية العامة للدولة ،ذلك العجز الناجم عن شحة الايرادات الحكومية كنتيجة طبيعية للسياسة الاستعمارية البريطانية ولاهمال الاستعمار البريطاني لتطوير الموارد الاقتصادية والطبيعية للمحميات .

لقد كان تخفيض أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم الوظيفية والعلمية بنسب متفاوتة أحد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة آنذاك لتقليص المصروفات الحكومية وللتخفيف من العجز في الميزانية العامة للدولة الجديدة . كما فرضت الحكومة على العاملين في القطاع غير الحكومي وعلى الاخص على العاملين في المؤسسات التجارية والصناعية والخدماتية الخاضعة لسيطرة الرأسمال الاجنبي (مصافي الزيت البريطانية في عدن الصغرى على سبيل المثال) بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم ، ضريبة سميت بالضريبة الخاصة الهدف منها تنمية الايرادات الحكومية وخلق نوع من التوازن بين مرتبات وأجور العاملين في القطاع الحكومي وبين أجورهم ومرتباتهم في القطاع الخاص وذلك تجنبا لانتقال العاملين من القطاع الحكومي للعمل في القطاع الخاص . وعلاوة على ذلك فقد أجرت الحكومة عدة تعديلات في قانون ضريبة الدخل وأصدرت قوانين ضريبية أخرى بهدف تنمية ايرادات الدولة الجديدة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ان انتقال السلطة السياسية في الشطر الجنوبي من اليمن من أيدى المستعمرين البريطانيين ومن سلاطين المحميات والفئات الاجتماعية المرتبطة بهم الى العناصر الوطنية المنظمة في اطار الجبهة القومية وما ترتب على هذا الانتقال للسلطة السياسية من هجرة وهروب للكوادر الاجنبية وبعض الكوادر المحلية المؤهلة تأهيلا عاليا التي عملت في المرافق الادارية والمرافق الاخرى لما سمي آنذاك باتحاد الجنوب العربي ، لهو ظاهرة طبيعية فرضها التحول الذى جرى في البنية السياسية الايديولوجية للشطر الجنوبي من اليمن بنتيجة انتزاع السلطة السياسية من بريطانيا وانتقالها الى الجبهة القومية . وبالطبع فان الركود الاقتصادى الذى عانت منه عدن بنتيجة انسحاب القوات البريطانية وقفل قناة السويس وما نجم عن ذلك من بطالة عانى منها العاملون في القاعدة العسكرية البريطانية وفي المؤسسات الصناعية والتجارية

والخدماتية التي قلصت من اعمالها من جراء هذا الركود وكذا اجراءات تخفيض الاجور والمرتبات وفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة قد ساهمت وأدت بدورها الى هجرة الكثير من القوى العاملة المؤهلة مهنيا وفنيا ، والى هجرة عدد من العناصر المؤهلة تأهيلا جامعيا خلال الفترة التي تلت مباشرة الاستقلال الوطني . ان هذه الهجرة قد تركزت واتجهت ، بالدرجة الاولى الى البلدان العربية المنتجة للنفط المحيطة باليمن الديمقراطية والتي شكلت ولا زالت تشكل ، منذ انتاج النفط فيها ، مركز جذب للقوى العاملة المؤهلة وغير المؤهلة القادمة من اليمن الديمقراطية واليمن بوجه عام ومن البلدان العربية الاخرى .

لقد استمر التحول الذى جرى في البنية السياسية الايديولوجية للشطر الجنوبي من اليمن خلال الفترة التي تلت الاستقلال الوطني وذلك من خلال الصراع السياسي الايديولوجي الذى دار داخل تنظيم الجبهة القومية والذى حسم بانتصار التيار اليسارى التقدمي في هذا التنظيم في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ . واذا جاز لنا أن نلخص التحولات الاجتماعية التي جرت في اليمن الديمقراطية بنتيجة انتصار خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية ، فانه يمكن القول ان هذه التحولات تكمن بدرجة اساسية في الاستخدام المكثف للسلطة السياسية كأداة لاحداث تغيرات في علاقات الملكية الامر الذى أدى الى ملكية وهيمنة الدولة على القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني والى خضوع التطور الاقتصادى والاجتماعي للتوجيه والتسيير من قبل السلطة السياسية ممثلة بالتنظيم السياسي للجبهة القومية وبالاجهزة الحكومية التابعة للدولة وكذا في تبني التوجه الاشتراكي في احداث هذه التحولات والتغيرات .

لقد ترتب على التحولات التي جرت في اليمن الديمقراطية منذ خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية والتي وجدت تعبيرا لها في البرامج السياسية (على الاخص برنامج التنظيم السياسي - الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية) وفي القرارات والممارسات العملية للتنظيم السياسي والحكومة ، أن بدأت الدولة تتحمل مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق وضع خطط للتنمية (خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٢/١٩٧٣ وخطة التنمية الخماسية الاولى ١٩٧٣/١٩٧٤ - ١٩٧٧/١٩٧٨) والعمل على تنفيذها باستخدام الموارد المالية الشحيحة للدولة وبالدرجة الاولى بالاعتماد على المساعدات والقروض المقدمة من الدول العربية الشقيقة ومن الدول الاشتراكية الصديقة والمنظمات الدولية . كما أنها بدأت تتحمل بالدابع مسؤولية تشغيل وادارة المشاريع المدرجة في هذه الخطط بعد تنفيذها .

ان وضع وتنفيذ خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعني من حيث الجوهر تطوير القوى المنتجة للمجتمع ، ويترتب على هذا التطوير للقوى المنتجة بعنصريها المادى والبشرى تحول في البنية الاجتماعية في اتجاه التقدم الاجتماعي أساسه تنمية قدرات ومعارف ومؤهلات القوى العاملة في المجتمع .

لقد تولت الدولة في اليمن الديمقراطية عملية التطوير للقوى المنتجة للمجتمع اليمني في ظل التخلف الشديد لهذه القوى ، خاصة في المناطق الريفية وفي ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي نشأت بفعل السياسة الاستعمارية البريطانية في المنطقة . ولقد وجدت هذه الظروف الصعبة تعبيرا لها في استمرار العجز المالي في الميزانية العامة للدولة ، ذلك العجز الذى اتجه نحو التوسع المستمر كنتيجة طبيعية لتوسيع الاجهزة المختلفة للدولة الجديدة ولتحمل الدولة مسؤولية التطوير الاقتصادى والاجتماعي في جميع مناطق القطر ، خاصة المناطق الريفية منها . ان تحمل الدولة لعملية تطوير القوى المنتجة للمجتمع قد تطلّب وأوجد ، من ناحية الضرورة والحاجة الشديدة الى التوسع في تأهيل القوى العاملة كمّا وكيفا . ومن ناحية اخرى فان الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي بدأت تتم فيها هذه العملية قد دفعت السلطة السياسية في آب/اغسطس من عام ١٩٧٢ الى القيام بتخفيض آخر لأجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي وفي القطاع العام بمختلف درجاتهم ومؤهلاتهم وذلك بهدف تقليص نفقات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام وتخفيض المصروفات المالية للدولة بشكل عام ، تلك المصروفات التي اتجهت نحو التوسع المستمر ، وذلك للتخفيف من العجز المالي الذى تعاني منه البلاد . ان هذا التخفيض للاجور والمرتبات وما ترتب عليه من اجراءات عكست نفسها على الحالة المعيشية للعاملين ، دفع عدد من العناصر المؤهلة تأهيلا مهنيا فنيا وجامعيا الى الهجرة الى البلدان النفطية المجاورة للعمل والعيش في هذه البلدان ، وذلك بالرغم من جهود الحكومة في المحافظة على هذه العناصر ، تلك الجهود التي تمثلت في منح الخريجين الجامعيين في مختلف التخصصات العلمية والدراسية علاوات خاصة وفي اتخاذ الاجراءات المانعة لسفر الكوادر الفنية والجامعية الى الخارج .

اضافة الى الجهود الهادفة الى المحافظة على العناصر المؤهلة تأهيلا فنيا وجامعيا والتي وجدت بدرجة أساسية تعبيرا لها في منح علاوات اضافية لهذه العناصر ، فلقد اتجهت سياسة الحكومة الى التوسع السريع في تأهيل القوى العاملة على مختلف المستويات الامر الذى عكس نفسه بالطابع على السياسة التعليمية للدولة بشكل عام . فلقد اتجهت هذه السياسة نحو التوسع الكبير والسريع في التعليم العام . وتم بنتيجة هذا التوسع انشاء عدد كبير من المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية ، خاصة في المحافظات الريفية اثناء فترة تنفيذ خطتي التنمية الثلاثية والخماسية الاولى . وترتب على هذا التوسع في التعليم العام نشوء حاجة شديدة الى المعلمين . وقد قامت الحكومة بتغطية هذه الحاجة عن طريق اتخاذ عدد من الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - التوسع في تأهيل المعلمين ، خاصة معلمي المدارس الابتدائية عن طريق زيادة القبول في معاهد المعلمين أو عن طريق انشاء دور معلمين جديدة .

٢ - انشاء نظام الخدمة الوطنية لخريجي المدارس الثانوية يعمل بمقتضاه خريجي هذه المدارس عام أو عامين كمعلمين في المدارس الابتدائية ، خاصة في مدارس المناطق الريفية .

٣ - استجلاب مدرسين من الخارج ، من الدول العربية الشقيقة ، خاصة من ج . م . ع . عن طريق المعونة الفنية التي تقدمها هذه الدول أو عن طريق التعاقد المباشر . وقد بلغ عدد هؤلاء المدرسين في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ (٥٠١) مدرس ومدرسة (٤) .

٤ - انشاء كلية التربية العليا في عام ١٩٧٠ لتأهيل مدرسين محليين للمدارس الاعدادية والثانوية .

وقد صاحب وتلا هذه الاجراءات التوسع في الايفاد للدراسة الجامعية خاصة الى البلدان العربية الشقيقة والبلدان الاشتراكية والتوسع في التعليم المهني والفني ، فأنشىء معهد الاسماك ومعهد تأويم الايدى العاملة الصحية ومعهد ناصر الزراعي الذى تطور فيما بعد الى كلية للعلوم الزراعية . وتم كذلك توسيع القبول للتعليم المهني والفني في اطار المعهد الفني الذى تم انشاؤه قبل الاستقلال ، كما أصدرت الحكومة قانون محو الامية وتعليم الكبار وتوسعت في انشاء رياض الاطفال .

لقد استمرت الحكومة اثناء تنفيذ خطة التنمية الخماسية الاولى في اتجاهها نحو التوسع السريع في التعليم العام والمهني والفني المتوسط والتعليم العالي . فأنشأت عدة مدارس مهنية تابعة لمختلف الوزارات كوزارات العمل والزراعة والتربية والانشاءات (٥) . وتم ايضا انشاء معهد للحقوق تابع لوزارة العدل وانشاء معهد للفنون الجميلة تابع لوزارة الثقافة . واثناء هذه الفترة انشئت كلية للاقتصاد والادارة وتم تطوير المعهد الفني القائم في المحلا لتأهيل الكوادر الفنية المتوسطة في الهندسة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية . وعلاوة على ذلك فقد شرعت الحكومة في تأسيس كلية للطب لتأهيل الاطباء محليا وقد افتتحت هذه الكلية في عام ١٩٧٥ .

لقد صاحب التوسع الكبير في التعليم العام تغيرات في السلم التعليمي وفي المناهج الدراسية المعمول بها في الجمهورية . فبمقتضى السلم التعليمي الجديد انشئت المدرسة الموحدة ذات الثمانية فصول التي تعتبر مرحلة الزامية للذكور والاناث الذين بلغوا سن الدراسة . وأدخل ضمن مناهج هذه المرحلة مواد البولتكنيك الزراعي والصناعي . كما تغيرت مناهج هذه المرحلة لتتلاءم مع البيئة الطبيعية لليمن الديمقراطية ومع توجهها السياسي . ووفقا للسلم التعليمي الجديد سيتجه أغلب خريجي هذه المرحلة الى المدارس والمعاهد المهنية والفنية وسيتجه الجزء الباقي الى المدرسة الثانوية الموسعة ومدتها أربع سنوات . ولقد ترتب على هذا التغيير في النظام التعليمي انشاء مركز للبحوث التربوية في حزيران/ يونيو من عام ١٩٧٥ يهدف الى اعداد المناهج الدراسية الجديدة لمدارس التعليم العام وهناك اتجاه الى توسيع مهام المركز لتشمل أيضا اعداد المناهج الدراسية للمدارس والمعاهد

المهنية (٥) . كما يدخل ضمن مهام المركز اجراء البحوث التربوية الهادفة الى التطوير المستمر للنظام التعليمي ورفع فاعليته التربوية والتعليمية . كما أنشأت الحكومة انطلاقا من الاهتمام المتزايد الذى اولته للتراث اليمني وللحضارة اليمنية القديمة المركز اليمني للابحاث الثقافية . ويتركز عمل المركز حاليا على جمع الوثائق والمخطوطات المتعلقة بتاريخ اليمن واجراء الحفريات في المناطق التي تركزت فيها هذه الحضارة تمهيدا لاجراء دراسات علمية للتاريخ اليمني وللحضارة اليمنية .

ان التغيرات التي جرت في اليمن الديمقراطية اثر خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية وما ترتب عليها من توسع مستمر وسريع في تأهيل القوى العاملة كما وكيفا قد أدت الى انشاء جامعة عدن في ايلول/سبتمبر من عام ١٩٧٥ من الكليات الاربع التي أشرنا اليها سابقا وهي كلية التربية العليا التي تأسست في عام ١٩٧٠ وكلية ناصر للعلوم الزراعية التي تأسست في عام ١٩٧٢ وكلية الاقتصاد التي تأسست في عام ١٩٧٣ وكلية الطب التي جرى تأسيسها كما أشرنا في عام ١٩٧٥ .

ثالثا- انشاء جامعة عدن ومشاكل تأهيل الكوادر العلمية في اليمن الديمقراطية

تكمن أهداف جامعة عدن الرئيسية بناء على قانون انشائها ، قانون رقم ٢٢ لعام ١٩٧٥ في تأهيل الكوادر العلمية وفقا لحاجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية واجراء البحوث العلمية وفقا لهذه الحاجيات . لقد توسعت هذه الجامعة ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٩ بانشاء كليتين اخريين هما كلية الحقوق وكلية التكنولوجيا . وأصبح عدد كلياتها ست كليات . وسيجرى ايضا ، وفقا لخطة التنمية الخماسية الثانية (الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٣) ، معهد لعلوم البحار سيكون تابعا للجامعة عند الانتهاء من انجازه في نهاية عام ١٩٨٠ .

يبلغ عدد الدارسين في الجامعة في الوقت الحاضر حوالي ٢٢٠٠ طالب وطالبة وهم من خريجي المدارس الثانوية في الجمهورية . ويتركز حوالي نصف هذا العدد في كلية واحدة هي كلية التربية العليا نظرا للحاجة الشديدة لتأهيل المعلمين وحسب احصاء عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، فان عدد اعضاء هيئة التدريس قد بلغ حوالي ١٧٨ غالبيتهم (١٣٧) من المحاضرين والمعيدين والجزء الباقي يتكون من الاساتذة والاساتذة المساعدين . ونظرا للتوسع والسرعة في انشاء كليات الجامعة ، فان المباني التي تتكون منها الجامعة هي مباني كانت مخصصة اما للتدريس في المرحلة الثانوية أو لاغراض حكومية اخرى ليست لها علاقة بالحياة الاكاديمية الجامعية . ولقد اجريت عدة اصلاحات وتوسيعات لهذه المباني لتتلاءم مع اغراض الدراسة الجامعية . وعلاوة على ذلك ، فان التجهيزات وعلى الاخص تجهيزات المعامل والمكتبات لا تزال ، برغم التحسينات الكبيرة التي طرأت عليها في الآونة الاخيرة ، في غير المستوى المنشود . ولا تزال مكتبات كليات الجامعة المختلفة وكذا مكتبتها المركزية تفتقر الى الكثير من المراجع العلمية والكتب الدراسية الجامعية والى الكثير من الدوريات والمجلات العلمية .

اذا انطلقنا من أن العنصر البشري وبالذات توفير هيئة تدريسية ذات مستوى أكاديمي عالي هو ،مع قبول المبرزين من خريجي المدارس الثانوية ومع توفر قدر معين من التجهيزات المعملية والمكتبية ، العامل الحاسم في تحقيق أهداف الجامعة الرئيسية في تأهيل الكوادر العلمية وفي اجراء البحوث العلمية التي تخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية ،واذا نظرنا ، استنادا الى هذا المنطلق ،الى الوضعية الحالية للهيئة التدريسية لجامعة عدن في مختلف الكليات ، فاننا سنلاحظ النقص في عدد الاساتذة والاساتذة المساعدين بالمقارنة الى عدد المعيدين والمحاضرين . لكن هذا النقص يختلف من كلية الى أخرى . فهناك كليات ، وعلى الاخص كلية ناصر للعلوم الزراعية ، يتوفر فيها عدد كافي من الاساتذة والاساتذة المساعدين ، بينما تفتقر هذه الكلية الى العدد الكافي من المعيدين والمحاضرين اليمنيين . وهناك بعض الكليات التي تفتقر الى الاساتذة أو الاساتذة المساعدين في بعض التخصصات العلمية المدرجة ضمن مناهجها الدراسية . وبالطبع فان هذا النقص في الهيئة التعليمية يجرى سده عن طريق الاستجلاب المستمر للاساتذة والاساتذة المساعدين من البلدان العربية الشقيقة أو من الدول الاشتراكية الصديقة ومن جمهورية الهند . كما يجرى سده عن طريق استجلاب أساتذة زوار من بعض جامعات هذه البلدان . وبالطبع فان مشكلة النقص في الهيئة التعليمية كما وكيفا لا تعاني منها جامعة عدن فقط وانما أيضا جامعات بلدان عربية أخرى وذلك نظرا للتوسع الكبير والسريع الذى جرى في التعليم العالي في أغلب البلدان العربية في الفترة الاخيرة . والفرق بين جامعة عدن وجامعات هذه البلدان خاصة جامعات البلدان النفطية ، يكمن في أن جامعة عدن لا تتوفر لديها الامكانيات المادية والمالية الكافية التي تمكنها من استقطاب العقول الاكاديمية العربية وغير العربية للعمل لديها لفترة طويلة . ولذلك فان جامعةعدن تعاني حالة عدم الاستقرار في وضع هيئتها التعليمية كما وكيفا الامر الذى يجد تعبيرا له في التغير الذى يجرى بين الحين والاخر في مناهجها وخططها الدراسية بنتيجة التغير المستمر في اعضاء هيئتها التعليمية العربية والاجنبية الذين يشكلون نسبة متزايدة باستمرار نتيجة لتوسع كليات الجامعة وايفاد المعيدين والمحاضرين اليمنيين الحاملين في الجامعة للدراسات العليا في الخارج .

ان وضع وتركيب الهيئة التعليمية لجامعة عدن وطغيان العنصر الاجنبي في هذا التركيب وكذا عدم استقراره ينعكس بالطبع على وضع البحوث العلمية فيها . فبالرغم من أن جهود الجامعة تتجه الى تطوير هذه البحوث ، بالعمل على توفير قدر معين من المعدات والتجهيزات ومن الكتب والمراجع والدوريات العلمية الضرورية لاجراء مثل هذه البحوث (كبداية في بعض فروع العلوم الاجتماعية) وبالرغم من تخصيص وقت معين ضمن المناهج الدراسية لتدريب الطلبة اثناء الدراسة على اجراء البحوث ، الا أن الجامعة تجد صعوبة في استجابة اعضاء الهيئة التعليمية الاجانب للقيام بالبحوث العلمية . وبالطبع فان لعدم الاستجابة هذه أسباب موضوعية منها عدم معرفة الاساتذة الاجانب بظروف اليمن الديمقراطية

ومشاكلها وقصر اقامة هؤلاء الاساتذة في الجمهورية . وهذه العوامل تؤدي الى أن عمل الجامعة يتركز في الوقت الحاضر بدرجة اساسية على التأهيل العلمي للطالبة .

ان وضع البحث العلمي في مراكز البحوث التي أشرنا اليها سابقا (مركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة ، مركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية ، المركز اليمني للابحاث الثقافية التابع لوزارة الثقافة) لا يختلف من حيث الجوهر عن وضع البحث العلمي في جامعة عدن . فمركز الابحاث الزراعية في الكمود يعمل فيه بدرجة اساسية خبراء أجانب يعاونهم بعض الكوادر المحلية من خريجي كليات الزراعة في البلدان العربية او في الدول الاشتراكية . ويتركز عمل هذا المركز في بحث مدى ملاءمة البذور ذات الانتاجية الزراعية العالية المستنبطة أساسا في البلدان المتقدمة والمستوردة منها ، للتربة والمناخ في اليمن الديمقراطية وفي تقديم الخدمات والارشادات الزراعية عندما يجرى استخدام هذه البذور على نطاق واسع في البلاد وكذا في تقديم الارشادات الخاصة بمقاومة الآفات الزراعية ، خاصة الآفات والحشرات الضارة بزراعة القطن . ومركز البحوث التربوية التابع لوزارة التربية يتركز عمله في الوقت الحاضر على اعداد المناهج الدراسية الجديدة وتنظيم تابعها . فالكوادر المتفرغة للعمل في هذا المركز وكذا المدرسين اليمنيين العاملين في كلية التربية العليا مع بعض المدرسين الاجانب العاملين في الجامعة يركزون جهودهم في الوقت الحاضر على اعداد هذه المناهج التي لا يزال جزء كبير منها ، خاصة مناهج المدرسة الثانوية الموسعة في مرحلة الاعداد . أما المركز اليمني للابحاث الثقافية فيتركز عمله في الاساس ، كما أشرنا ، على جمع المخطوطات اليمنية وعلى تنظيم عملية التنقيب عن الآثار في المناطق التي تركزت فيها الحضارة اليمنية وذلك بمعاونة الخبراء الاجانب الذين يستقدمهم المركز بين الحين والآخر لانجاز هذه الاعمال .

مما تقدم يمكن القول ان عملية التأهيل الحالي للقوى العاملة ، عملية ايجاد طاقة علمية وطنية في اليمن الديمقراطية لا تزال في بدايتها وتواجه الكثير من الصعوبات التي تعود الى طبيعة عملية التطوير لمثل هذه العملية كعملية لا يمكن فصلها عن عمليات التأهيل للقوى العاملة ككل . وكذا الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمت وتتم فيها عملية التطوير للقوى المنتجة في اليمن الديمقراطية والتي حاولنا عرضها بايجاز وتركيز في الفصل السابق . وبالطبع فان معرفة هذه الصعوبات معرفة علمية يشكل الخطوة الاولى في التغلب عليها . لقد خططت الحكومة في اطار الخطة الخمسية الثانية لاتخاذ عدد من الاجراءات التي من شأنها أن تساعد على التغلب على الصعوبات التي تواجهها جامعة عدن . ففي هذه الخطة تم تخصيص حوالي $\frac{1}{5}$ الاستثمارات المخصصة لقطاع التربية والتعليم لتطوير المباني والمنشآت والتجهيزات التابعة للجامعة . كما أن منح الدراسات العليا المقدمة للدولة من الدول الصديقة والشقيقة ومن المنظمات الدولية والتي يبلغ متوسط عددها السنوي مائة منحة دراسية سيخصص الجزء الاكبر منها لتأهيل الهيئة التعليمية اليمنية للجامعة لينال اعضاء هذه الهيئة التأهيل العالي في الخارج والدرجات الاكاديمية العالية (درجة الدكتوراه على وجه الخصوص) .

ومثل هذا التأهيل سيشكل دون شك شرطا أساسيا لتطوير البحوث العلمية في جامعة عدن ولرفع مستوى التأهيل الاكاديمي لطالبتها في نفس الوقت .

علاوة على الصعوبات التي أشرنا اليها ، هناك صعوبات أخرى ناشئة عن عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن الديمقراطية ككل ، وعلى الاخص عن عملية التخطيط لتأهيل القوى العاملة على مختلف المستويات وبالذات على مستوى التأهيل العالي للقوى العاملة . فهيكل الجامعة الاكاديمي ، من حيث عدد ونوع التخصصات الدراسية والفروع العلمية الموجودة في الكليات والمعاهد التابعة لها ، من حيث التوسع أو عدم التوسع في هذه التخصصات والفروع وفي عدد المقبولين فيها ، يجب أن يخضع لدراسة علمية وافية تراعي واقع اليمن الديمقراطية كبلد صغير (يبلغ عدد السكان في اليمن الديمقراطية في عام ١٩٧٨ ١ ٨٠٨ ٠٠٠ واجمالي موارد الايدي العاملة ٨٦٠ ٠٠٠ كما يبلغ عدد العاملين حاليا ٤١١ ٠٠٠ في الاقتصاد الوطني) (٦) ، واتجاهات التنمية فيها ليس فقط في المدى القصير (خمس سنوات) وانما أيضا في المدى الطويل . ويجب أيضا أن يراعى في تشكيل هذا الهيكل وظيفة الجامعة الخاصة باجراء البحوث العلمية والترابط العضوي الجاري في مختلف فروع العلم والمعرفة والذي يستلزم انشاء فروع علمية ضمن هيكل الجامعة الاكاديمي ، ليست موجهة بدرجة اساسية لخدمة تأهيل الطلبة . ولا يمكن اصدار احكام قاطعة في هذه الامور نظرا لعدم وجود دراسة علمية حول تشكيل هيكل الجامعة الاكاديمي ، لكن يمكن القول من واقع امكانيات اليمن الديمقراطية ومن واقع التجربة أن التأهيل العالي للقوى البشرية وتطوير البحوث العلمية في اليمن الديمقراطية في نطاق جامعة عدن وفي نطاق مراكز البحوث التابعة للوزارات يحتاج الى المزيد من التركيز والتنسيق في الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير التعليم العالي والبحوث العلمية المرتبطة بالتنمية كما يحتاج الى اتخاذ العديد من الاجراءات التنظيمية التي تؤدي الى ايجاد روابط قوية ومنظمة بين الجهات المركزية العليا في الدولة وبين الجامعة وكذا بين الجامعة والوزارات المختصة ، خاصة الوزارات ذات العلاقة القوية بوظائف الجامعة التأهيلية ووظائفها الخاصة باجراء البحوث العلمية .

ان تأهيل القوى العاملة تأهيلا عاليا في اليمن الديمقراطية لا يجرى في اطار جامعة عدن فقط وانما أيضا في خارج الجمهورية . فهناك الكثير من التخصصات العلمية والدراسية التي لا توجد في جامعة عدن . ولهذا فان الدولة تجد نفسها مضطرة الى ايفاد جزء من خريجي المدارس الثانوية وخريجي الجامعات وضمنها جامعة عدن ، بمعدل ٤٠٠ خريج للدراسة الجامعية و ١٠٠ للدراسات العليا سنويا الى الخارج ، خاصة للدول الشقيقة والصديقة .

ويعود الى اليمن الديمقراطية سنويا عدد من الخريجين الجامعيين (بلغ عدد الطلبة المتوقع تخرجهم في عام ١٩٧٨ ٢٢٣ خريج) (٧) يجرى توظيفهم مع خريجي جامعة عدن

في مختلف المؤسسات الحكومية والمؤسسات التابعة للقطاع العام . ويزداد سنويا عدد هؤلاء الخريجين وهم يشكلون حاليا مع خريجي جامعة عدن نسبة تتزايد باستمرار في القوى العاملة ، مما دعا الحكومة في الآونة الاخيرة الى انشاء دائرة مركزية للكادر في اطار مجلس الوزراء تتركز مهمتها في اتخاذ الاجراءات التي تساهم في المحافظة على هؤلاء الكوادر وفي توزيعهم على القطاعات المختلفة حسب تخصصاتهم وحسب أولويات خطط التنمية . وكذا في الاستفادة القصوى من تأهيلهم العلمي وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة ويبين الجدول التالي (٨) خريجي جامعة عدن خلال تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية الذين سيبلغ مجموعهم حوالي ٢٤٥٠ خريج .

التخرج من جامعة عدن (التعليم الحالي)

	الخطة المعدلة لعام	مشروع الخطة للاعوام ١٩٧٩-١٩٨٣			
	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الاجمالي	٢٨٤	٢٦٦	٣٥١	٣٥٢	٥٢٢	٦٦٤
ومنه :						
١-كلية الاقتصاد والادارة	١٠٥	٩٦	١٠٦	١١٠	١٢٣	١٨٥
٢-كلية التربية العليا	١٤٩	١٣١	١٨٣	١٨٠	١٨٥	٢٤٦
٣-كلية الزراعة	٣٠	٣٩	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٤-كلية الطب	-	-	-	-	٤٨	٤٨
٥-كلية التكنولوجيا	-	-	-	-	٦١	٦١
٦-كلية الحقوق	-	-	-	-	٥٣	٦٢

واذا نظرنا الى هؤلاء الخريجين في فترة زمنية طويلة المدى (ربع قرن مثلا) في اطار اجتماعي شامل ، واذا انطلقنا من استمرار سياسة الدولة بالنسبة لتأهيل القوى العاملة ككل وذلك بنفس المعدل والوتيرة التي تسير عليه الآن ، وبالنسبة للحفاظ على الخريجين من الهجرة عن طريق رفع مستواهم المعيشي الامر الذى انعكس في التغيرات التي طرأت مؤخرا على الاجور والمرتبات في اليمن الديمقراطية ، وعن طريق رفع فاعليتهم في ادارة وتوجيه عملية التطور الاقتصادى والاجتماعي للجمهورية على أسس علمية ، فانه يمكن القول ان التحول الاجتماعي الاساسي ، أن التحول النوعي في بنية القوى المنتجة للمجتمع اليمني الذى ينشده ويهدف اليه الحزب الاشتراكي اليمني الذى تأسس مؤخرا ، سيجرى وذلك في اتجاه التقدم الاجتماعي وبناء المجتمع اليمني الجديد .

الحواشـــي

(١) هناك كتاب للاستاذ محمد بامطرف وكتب اخرى حول تاريخ الهجرة اليمنية . ويسلط هذا الكتاب ضوءا على تاريخ هذه الهجرة وأسبابها .

(٢) ينطبق أيضا هذا القول على الشطر الشمالي من اليمن ابان فترة الحكم الإمامـــي حيث أهمل هذا الحكم اهمالا كليا تطوير النظام التعليمي .

(٣) لا يعني هذا القول أن رفع الاجور والمرتبات في عدن كان بنتيجة السياسة الاستعمارية فقط ، فلقد ناضلت الحركة النقابية في عدن منذ نشأتها في الخمسينات لرفع أجور ومرتبات العاملين عن طريق التنظيم النقابي والاضرابات العمالية .

(٤) انظر كتاب الاحصاء التربوي السنوي لعام ١٩٧٨ الصادر عن الادارة العامة للتخطيط والاحصاء بوزارة التربية والتعليم في ج.ى.د.ش. وعلى الاخص الجدول رقم ١٢.

(٥) انظر " دراسة حول القضايا التخطيطية والادارية والاسس العلمية لتخطيط القوى العاملة واعداد الكوادر " وثيقة مقدمة الى ندوة القوى العاملة والكادر والتي عقدت في عام ١٩٧٨ باشراف الدائرة الاقتصادية في سكرتارية اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية (الحزب الاشتراكي اليمني حاليا) ص ٥٩.

(٦) انظر " الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٣ ، المجلد الثاني " جداول توضيحية تفصيلية ، عدن ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، الجدول رقم ٦٨ و ٦٩ .

(٧) أنظر " كتاب الاحصاء التربوي السنوي لعام ١٩٧٨ "، الجدول رقم ١٥ .

(٨) انظر " الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٧٩-١٩٨٣ "، المجلد الثاني - جداول توضيحية تفصيلية ، الجدول رقم ٧٩ . كما تم الاستناد أيضا على المعلومات التي تحتوي عليها " مسودة الورقة الوطنية حول استخدام العلم والتكنولوجيا في التنمية " ج.ى.د.ش. المقدمة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ١٢-١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، عمان ، الاردن ، E/ECWA/NR/CONF. 2/CP.3 ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٧٨ - الاصل : بالعربية .

UNESCWA LIBRARY
20005680